



International Journal of Financial Management and Economics

P-ISSN: 2617-9210
E-ISSN: 2617-9229
IJFME 2025; 8(1): 346-353
www.theeconomicsjournal.com
Received: 04-04-2025
Accepted: 03-05-2025

م. زينه طارق علي
جامعة تكريت / كلية الادارة
والاقتصاد / قسم الاقتصاد

أثر الإنفاق العسكري على الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2023)

م. زينه طارق علي

DOI: <https://www.doi.org/10.33545/26179210.2025.v8.i1.505>

المستخلص

يتناول هذا البحث العلاقة التفاعلية بين الإنفاق العسكري، الدين العام، والنمو الاقتصادي في العراق، في ظل ما تشهده البلاد من تحديات أمنية واقتصادية. ويكتسب موضوع الإنفاق العسكري أهمية خاصة بالنظر إلى حجمه الكبير ضمن الموازنة العامة، لا سيما خلال فترات الأزمات والصراعات المسلحة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول تداعياته على الأداء الاقتصادي الكلي.

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق العسكري والدين العام، بما يعني أن ارتفاع الإنفاق العسكري غالباً ما يقترن بتوسع في مستويات الدين العام. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، حيث ارتبطت زيادة الدين العام بتراجع معدلات النمو، وهو ما ينسجم مع الأدبيات الاقتصادية التي تربط بين عبء الدين العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

في المقابل، لم تُظهر البيانات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى ضعف أو غياب تأثير مباشر لهذا النوع من الإنفاق على النمو في الاقتصاد العراقي.

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر الإنفاق العسكري على كل من الدين العام والنمو الاقتصادي. وأكدت نتائج النموذج أن زيادة النفقات العسكرية تسهم بشكل معنوي في رفع الدين العام، في حين أن أثرها على النمو الاقتصادي لم يكن دالاً إحصائياً، ما يدل على أن هذا التأثير قد يكون غير مباشر أو يعتمد على متغيرات وسيطة لم يتم تضمينها في النموذج التحليلي.

المقدمة

يعتبر الإنفاق العسكري أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وخاصة في دول مثل العراق التي تواجه تحديات أمنية مستمرة. في السنوات الأخيرة، شهد العراق زيادة كبيرة في نفقات الدفاع نتيجة الصراعات والأزمات السياسية والتهديدات الأمنية المتنوعة. هذه الزيادة في الإنفاق العسكري تثير العديد من التساؤلات حول آثارها على الدين العام والنمو الاقتصادي. نظراً للأوضاع الأمنية التي تحيط بالعراق فإنه يتطلب استثمارات ضخمة في القطاعات العسكرية، مما يؤدي إلى تحويل جزء كبير من الموارد المالية بعيداً عن القطاعات الحيوية الأخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. هذه الديناميكية تؤثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وقد تسهم في زيادة الدين العام نتيجة الاعتماد على التمويل الخارجي أو الاقتراض الداخلي لتغطية النفقات العسكرية. يهدف البحث إلى دراسة الأثر المباشر وغير المباشر للإنفاق العسكري على الدين العام في العراق، وكيفية تأثير ذلك على النمو الاقتصادي. سنسلط الضوء على العلاقة بين الإنفاق العسكري وأداء الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحليل النتائج المترتبة على سياسة الإنفاق الدفاعي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. من خلال هذه الدراسة، نسعى إلى تقديم

Correspondence Author:

م. زينه طارق علي
جامعة تكريت / كلية الادارة
والاقتصاد / قسم الاقتصاد

توصيات تهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين الاحتياجات الأمنية والتنمية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

أهمية البحث

يهدف البحث الى فهم العلاقة بين الإنفاق العسكري والوضع الاقتصادي في العراق اذ يساعد هذا البحث على تسليط الضوء على كيفية تأثير الإنفاق العسكري على الدين العام والنمو الاقتصادي، مما يساهم في بناء فهم أعمق لتحديات الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

-الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين زيادة الإنفاق العسكري والدين العام، أي أنه كلما زاد الإنفاق العسكري، زاد الدين العام نتيجة للحاجة إلى تمويل العمليات العسكرية.

-الفرضية الثانية: زيادة الإنفاق العسكري يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في العراق، اذ أن زيادة الإنفاق العسكري قد تؤدي إلى تقييد الإنفاق الحكومي على قطاعات أخرى كاللعليم والصحة والبنية التحتية.

مشكلة البحث

شهد الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2023) تقلبات حادة في مستويات الإنفاق العسكري، نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، فضلاً عن اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية. ومع تصاعد حجم هذا الإنفاق، برزت تساؤلات مهمة حول مدى كفاءته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومدى تأثيره على مساري النمو الاقتصادي وتراكم الدين العام. لذلك، تتمثل المشكلة الرئيسية لهذا البحث في:

"ما هو أثر الإنفاق العسكري على كل من النمو الاقتصادي والدين العام في العراق خلال الفترة (2004-2023)؟ وهل كان هذا الإنفاق محفزاً للنمو أم مساهماً في تفاقم الدين العام؟"

هدف البحث

1. تحليل تطور الإنفاق العسكري في العراق خلال الفترة 2004-2023 من حيث الحجم والمكونات
 2. قياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي.
 3. تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدين العام، والتعرف على مدى مساهمة هذا الإنفاق في تراكم الدين.
 4. اقتراح توصيات لصياغة سياسة إنفاق عسكري أكثر كفاءة تساهم في تحفيز النمو والحد من الدين العام.
- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: -الإنفاق العسكري

تعريف النفقات العامة العسكرية تعددت التعريفات لمفهوم النفقات العامة العسكرية فمنها من يضيّق المفهوم بشكل كبير وينظر لها كجزء من موازنة الحكومة وتتمثل بالموارد المكرسة للدفاع في الموازنة المذكورة وبأنه جزء من الإنفاق العام للحكومة تقوم به من اجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية (محمد، 2023، 4) ومنهم من يرى ان النفقات العسكرية هي احدى المسميات التي تطلق على النفقات الامنية او

ميزانية القوات المسلحة او النفقات الدفاعية وتتضمن النفقات على الجيش ومؤسسات الامن العام من اجور ورواتب واصول واسلحة وتدريب كما يشمل الإنفاق العسكري نفقات الامن وانشاء البنى التحتية، والقواعد العسكرية وتطور جدلية حول دور واهمية الإنفاق العسكري في التنمية حيث يرى البعض ان الإنفاق العسكري هو من محفزات التنمية في حين يرى اخرون انه من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتختلف مسميات النفقات العسكرية بحسب اختلاف الفلسفة السياسية للدولة. (محمد، جودة، 2020، 3)

دراسة الإنفاق العسكري تُعتبر موضوعاً مهماً لعدة أسباب، منها: (البرواري والعقاري، 2023، 915)

1-الأمن القومي: الإنفاق العسكري يعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجيات الدفاع والأمن القومي للدول. دراسة هذا الإنفاق تساعد في فهم كيفية تأمين الدول أنفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

2-التوازن الإقليمي والدولي: تحليل الإنفاق العسكري يساهم في دراسة التوازنات العسكرية بين الدول وفهم توجهات الإنفاق يساعد في تقييم القوة العسكرية النسبية لدول معينة وتأثيرها على السياسات الإقليمية والدولية.

3-الاقتصاد والتنمية: ينطوي الإنفاق العسكري على تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد. يمكن أن يؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى إهمال تحفيز النمو الاقتصادي أو تقليل الاستثمارات في قطاعات أخرى مثل اللعليم والصحة

4-التطور التكنولوجي: حيث ان الإنفاق العسكري غالباً ما يُستثمر في تطوير تكنولوجيا جديدة. دراسة هذا الجانب يساعد في فهم الابتكارات التكنولوجية التي قد تؤثر على مجالات مدنية وعسكرية على حد سواء.

5-السياسات الداخلية: اذ يرتبط الإنفاق العسكري عادةً بالقرارات السياسية والاقتصادية. دراسة هذه الديناميكيات تمكن من فهم كيفية تأثير الإنفاق العسكري على السياسات الداخلية وصنع القرار.

6-التوجهات الاجتماعية: الإنفاق العسكري يمكن أن يُعبر عن التوجهات الاجتماعية والثقافية داخل البلدان. دراسة حجم هذا الإنفاق وتوجهاته يمكن أن يساعد في فهم أولويات المجتمع والقيم الوطنية.

7-العلاقات الدولية: يعتبر الإنفاق العسكري جزءاً أساسياً من العلاقات الدولية، حيث يمكن أن يؤثر على التحالفات والتعاون بين الدول، بالإضافة إلى توترات الصراع بناءً على ما سبق، فإن دراسة الإنفاق العسكري تُعدّ أداة لتحليل الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة على المستويين المحلي والدولي.

ثانياً: دوافع الإنفاق العسكري

تعود دوافع لإنفاق العسكري الى عدة عوامل منها اقتصادية وسياسية وجغرافية واستراتيجية ومقدار الامن المطلوب في الدولة بالإضافة الى ما تتطلبه الدولة من امن على الصعيدين الداخلي والخارجي الا ان القوة الاقتصادية هي عامل مهم في تحديد الإنفاق العسكري، بالإضافة الى دوافع أخرى تقف وراء الإنفاق العسكري تتمثل في قوة ونفوذ القوات المسلحة مقارنة بالجهات الفاعلة الوطنية الأخرى، كذلك درجة الشفافية في النفقات العسكرية مهمة أيضاً، كما ان حجم الميزانية العسكرية مرهون ايضاً بمخاوف استراتيجية (أي دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية على الصعيدين الإقليمي والدولي وبذلك يمكن القول أن الدوافع المؤدية الى تزايد الإنفاق العسكري لدى الدول يعود الى الآتي:- (داود، رسن 2021، 81).

1- تعتبر الثروة الاقتصادية للدولة عاملاً مهماً، فكلما ارتفعت هذه الثروة، زادت معها النفقات العسكرية. وتعتبر هذه النفقات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عنصراً إيجابياً يعزز من النمو الاقتصادي، إذ تخلق بيئة ملائمة للاستثمار. ومع ازدياد توافر الموارد، تزداد الطموحات المرتبطة بالسياسة الخارجية، مما ينعكس بدوره في زيادة النفقات العسكرية.

2- مستوى الامن الداخلي اذ إن النفقات العسكرية هي نتيجة لانعدام الأمن في الدولة، وكلما زاد مستوى التهديد لأمن الدولة ارتفع مستوى الإنفاق العسكري.

ثالثاً: محددات الإنفاق العسكري. (صافية، 2019، 32-34)

يُمكن القول أنَّ الإنفاق على التسليح تُؤثر فيه مجموعة من العوامل والمتغيرات أبرزها

أ- **العدو أو الحليف المُحتمل:** اذ تعمل الدولة التي لها أعداء سواء دول ذات سيادة أو جماعات وأفراد حتى لو كانوا مُحتملين على تحصين دفاعها من خلال زيادة إنفاقها بالافتناء أو التصنيع إذا ما كانت الدولة تُدرج في سياساتها العامة تصنيع الأسلحة والمتاجرة بها كمورد اقتصادي اضافة الى التحالفات الأيديولوجية المُعادية كتهديد ليس فقط للأمن المحلي للدولة بل حتى الإقليمي، الامر الذي يدفع الدولة لزيادة إنفاقها على التسليح. فلعوامل الإستراتيجية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي كالحروب المُرتقبة أو الحروب الأهلية علاقة بالإنفاق العسكري حيث يزداد هذا الأخير في الدول الأكثر عُرضة لاحتمالات هذه الحروب وتتكبد المؤسسة العسكرية أعباءً ضخمة ما يُسهم في رفع مستويات الإنفاق العسكري الذي يبلغ مستوياته المُرتفعة أيضاً في حالة سباق التسليح ذلك للحصول على معدات عسكرية أكثر حداثة وتطور. أو في حالة المُساعدات العسكرية سواء كانت على شكل أسلحة أو مُعدات تصنيعية، والتي تساهم في رفع حجم المُخصصات العسكرية، حيث ان الأسلحة والمُعدات بحاجة مستمرة إلى التطوير والصيانة.

ب- **مسرح العمليات العسكرية:** حيث له تأثير مُباشر على الإنفاق على التسليح، إذ تزداد عملية الإنفاق على التسليح

كلما اشتد وتأزم مسرح العمليات الحربية سواء في حالة الدفاع أم الهجوم أو في حالة تأمين الحدود.

ج- **الإستراتيجية العسكرية للدولة:** للإستراتيجية العسكرية للدولة تأثير على مُعدلات ومُستويات الإنفاق على التسليح، حيث إذا اتبعت الدولة إستراتيجية تحديث ترسانتها من الأسلحة على المدى القريب أو البعيد، فإن ذلك سوف يؤثر على مُعدل الإنفاق.

د- **القوات المُسلحة:** تشيرُ القوات المُسلحة لعدد المُنتسبين لمنظومة الدفاع الوطني والموازنة اللازمة والكافية لتجهيزهم بكل العتاد اللازم والكافي.

ه- البنية الصناعية التحتية

حيثُ كلما كان للدولة بنية تحتية واقتصادية مُنافسة، كلما زادت الإنفاق على التسليح لحماية هذه البنية من أي اعتداء داخلي أو خارجي مهما كان مصدره فالدول المُستحوذة على قوة اقتصادية والطامحة لتحقيق أرباح وتوسيع أنشطتها المُختلفة، بحاجة لتفوق عسكري يُوصِل لتلك الأهداف. فطالما كانت الأهداف الاقتصادية مُحدد رئيس للسياسة الخارجية أو العسكرية للدولة.

و- **وضع الدولة الاقتصادي والسياسي والمالي:** تؤثر هذه المتغيرات الثلاث على مستوى ومعدل الإنفاق على التسليح لكل دولة في العالم لها رغبة في التسليح والتفوق فيه حيث ان هنالك علاقة تبادلية بين الإنفاق العسكري والاستقرار السياسي، للمحافظة على وجود الدولة واستقلالها وتفايدي انجرارها للتبعية. فالدول لا بُد لها من الاحتفاظ دوماً بقوة عسكرية موازية لحجم التهديد الذي قد يتعرض له النظام السياسي سواء كان هذا التهديد داخلياً أم خارجياً. فللجيوش دورا بارزا للمحافظة على مكاسب ومكانة الشعوب مما يُسهم في زيادة حجم الإنفاق العسكري.

ز- التحالفات السياسية

للتحالفات السياسية تأثيرٌ على التسليح حيث تُؤدي هذه التحالفات ذات الغرض الدفاعي لمجموعة دول على الاقتصاد في إنفاقها العسكري، وتحويل تلك الموارد المالية لأغراض تنموية أخرى. فسياسة التحالف هي من بين السياسات التي تدفع بالدول لأن تلجأ إليها لزيادة قوتها كبدل لسياسة التسليح التي قد تستنزف جانباً كبيراً من الموارد الاقتصادية فضلاً عن حاجة هذه السياسة لفترة زمنية أطول نسبياً لتؤتي ثمارها المرجوة

رابعا: -أنواع الإنفاق العسكري (سالم، 2023، 6-7)

يمكن تصنيف النفقات العسكرية كالآتي:

1- **الإنفاق على التشغيل:** وهذا النوع يدمج بين نوعين من النفقات هي نفقات التشغيل ونفقات الصيانة وتضم:

أ- الإنفاق على الأفراد

يقصد به التكاليف التي تتحملها الدولة حسب المستوى المعيشي فيها ويصنف الإنفاق على الأفراد إلى القوة العسكرية البرية، البحرية والفئة العسكرية ونوع التخصص

بالإضافة إلى الإنفاق على المدنيين العاملين بالمؤسسات العسكرية وتشمل الرواتب، البدلات والمكافآت، الإنفاق على الأفراد يتراوح متوسطه بين 50-70% من الإنفاق العسكري.

ب- الإنفاق على عمليات التجهيز والتدريب: تشمل العمليات في المؤسسات العسكرية ويتم فيها بناء هياكل الوحدات وتحديد مختلف أنواع الأسلحة والمعدات العسكري وتكاليف التدريب العسكري والتمارين الميدانية، التي تهدف إلى تحسين جاهزية القوات.

ج- الإنفاق على الصيانة والتشغيل: يشمل تكاليف الحفاظ على المعدات العسكرية في حالة جاهزية، بما في ذلك

الصيانة والتشغيل والتدريب.

2- الإنفاق على المشتريات وعقود ومشاريع التسليح

حيث تتراوح مخصصات الإنفاق على المشتريات ما بين 7 - 13% من ميزانيتها العسكرية وهناك تفاوت في هذه المخصصات بين الدول المختلفة ويعود ذلك لعدة أسباب منها

أ- تشهد الدول المتقدمة تقدماً ملحوظاً في مجالات التسليح والبنية التحتية ذات الصلة، بينما لا تزال الدول النامية في مراحل تجهيزها.

ب- تختلف أساليب اقتناء المشتريات بين الدول؛ حيث تفضل الدول المتقدمة الشراء من حلفائها بناءً على اتفاقيات التعاون، في حين تعتمد الدول النامية على السوق الخارجي الذي يعد سوقاً استهلاكياً لمنتجاتها.

ت- تتعامل الدول النامية مع عقود التسليح بأسعار احتكارية، مما يجعلها غير قابلة للمقارنة بأسعار السوق المفتوحة.

3- الإنفاق على المنشآت: تتولى الحكومة تنفيذ المشاريع الإنشائية بشكل مباشر، دون الاعتماد على المقاولين، سواء داخل البلاد أو خارجها، وذلك لتلبية احتياجات المنشآت العسكرية التي تتطلب إشرافاً خاصاً من قبل القائمين على عقود التسليح. وتشمل المنشآت الضرورية للقوات المسلحة ما يلي:

1- القواعد الجوية والمطارات 2 -منصات الصواريخ 3- القواعد والمرافق البحرية 4-مواقع السيطرة والاتصال والقيادة العامة 5-مرافق التدريب 6-المرافق الطبية 7-

المخازن والمستودعات 8-تحسينات وإنشاءات أخرى

4- الإنفاق على البحث والتطوير: الإنفاق العسكري على البحث والتطوير (R&D) يُعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على التقدم التكنولوجي في المجالات العسكرية فالبلدان التي تستثمر بشكل كبير في هذا القطاع غالباً ما تسعى لتطوير تقنيات جديدة تُعزز من قدراتها الدفاعية والهجومية، مثل الطائرات المقاتلة، أنظمة الدفاع الصاروخي، التكنولوجيا السيبرانية، والذكاء الاصطناعي فالولايات المتحدة مثلاً تضع ميزانية ضخمة للبحث والتطوير العسكري، حيث تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بتوجيه أجزاء كبيرة من ميزانيتها إلى مشاريع الابتكار التكنولوجي مما أدى إلى بناء حضارتها وإقتصادها، وأما الدول النامية لا تزال جهودها غير ظاهرة بالكم الكافي بالرغم من وجود مراكز البحث العلمي في القوات العسكرية.

5- الاستخبارات والأمن

: يشمل التمويل المخصص لجمع المعلومات الاستخباراتية والتأمين على المعلومات والعمليات العسكرية.

6- العمليات الخارجية: يشمل الإنفاق على العمليات العسكرية في الخارج، مثل التدخلات العسكرية أو حفظ السلام.

خامساً: - الأثار الإيجابية والسلبية للإنفاق العسكري (عبد الغني وآخرون، 2025، 83-84)

الإنفاق العسكري له آثار متعددة يمكن تصنيفها إلى إيجابية وسلبية. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية في كل من الجانبين:

الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري:

1- تعزيز الأمن الوطني: يساهم الإنفاق العسكري في بناء قوة دفاعية قوية، مما يساهم في حماية الدولة من التهديدات الخارجية.

2- خلق الوظائف: يساهم الإنفاق العسكري في توفير فرص عمل في الصناعات العسكرية وتقنيات الدفاع، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة.

3- تحفيز الابتكار والتكنولوجيا: يمكن أن يؤدي الإنفاق على البحث والتطوير في المجالات العسكرية إلى ابتكارات وتطبيقات جديدة يمكن استخدامها في مجالات مدنية.

4- تعزيز الاقتصاد المحلي: قد يؤدي الإنفاق العسكري إلى زيادة الطلب على الموارد والصناعات المحلية، مما يعزز الاقتصاد الوطني.

5- دعم الحلفاء: يمكن أن يساهم الإنفاق العسكري في تعزيز الشراكات والتحالفات مع الدول الأخرى، مما يعزز الأمن الإقليمي والدولي.

الآثار السلبية للإنفاق العسكري:

1- إهدار الموارد: يمكن أن يؤدي التركيز الشديد على الإنفاق العسكري إلى تحويل الموارد المالية من قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

2- زيادة التوترات والتنمية العسكرية: يمكن أن يؤدي الإنفاق العسكري المتزايد إلى سباقات تسلح بين الدول، مما يزيد من التوترات ويقوض الاستقرار الإقليمي والدولي.

3- تعزيز النزاعات: في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى تصعيد النزاعات بدلاً من حلها عن طريق الحوار والدبلوماسية.

4- التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية: قد يكون هناك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي إذا تم تحويل الأموال من الاستثمارات الإنتاجية إلى الإنفاق على الأسلحة.

5- تهديد حقوق الإنسان: قد يؤدي الإنفاق العسكري إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية أو زيادة الانتهاكات في مجالات حقوق الإنسان، خاصة في الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد مواطنيها

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والدين العام وأثرها على النمو الاقتصادي

تنقسم العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي إلى اتجاهين رئيسيين.

الاتجاه الأول يسلط الضوء على الفوائد المترتبة على الإنفاق العسكري في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يُعتبر محفزاً للاستثمارات، ويعزز من مهارات وقدرات القوة

العامة، كما يرفع من الطلب الكلي، ويشجع على البحث والتطوير، بالإضافة إلى توفير الأمن الخارجي. أما الاتجاه الثاني، فيركز على الآثار السلبية الناتجة عن هذا الإنفاق، والتي تتعلق بمزاحمة الاستثمارات الخاصة، وتكاليف الفرص البديلة، وزيادة الضرائب، وتأثيرات ذلك على كفاءة تخصيص الموارد. كما يشير إلى أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة القوة السياسية للجيش وسلوكيات البحث عن الربح

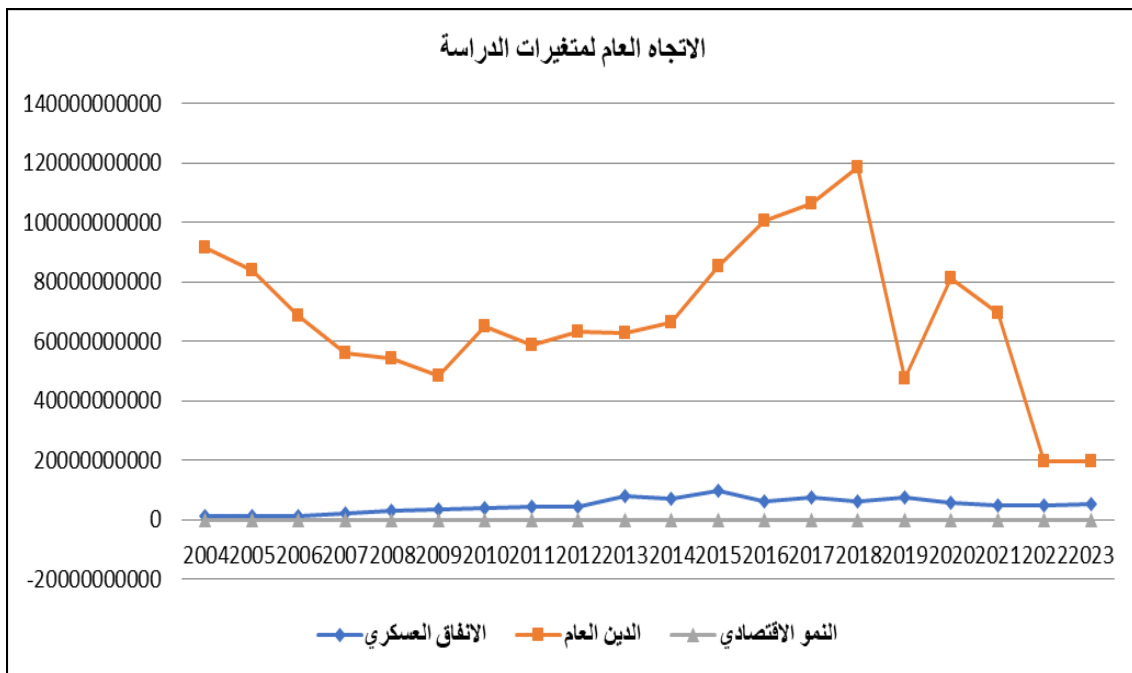
وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن زيادة الإنفاق العسكري قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يخصص جزء كبير من الميزانية للإنفاق العسكري ويترك نصيب أقل للاستثمار في قطاعات حيوية مثل التعليم والتكنولوجيا، التي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير قاعدة أوسع للتنمية الاجتماعية. (عيدو، بلاطش، 2022، 104)

اذ يعتبر البعض أن زيادة الإنفاق العسكري قد تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، مما ينعجم عنه ارتفاع في مستوى الديون وتقليل الاحتياطي النقدي وزيادة العبء الضريبي، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى القدرة على إنتاج الأسلحة محلياً، مما يضطرها إلى استيرادها من الخارج بتكاليف مرتفعة. علاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن العائد من الإنفاق العسكري يكون أقل مقارنة بالإنفاق المدني، حيث أظهرت دراسة أجرتها جامعة ميشيغان أن استثمار مليار دولار في إنتاج الأسلحة يخلق 35,000 فرصة عمل، مقارنة بـ 150,000 فرصة عمل

يمكن توليدها من استثمار المبلغ ذاته في مجالات مدنية. (نجم واخرون، 2021، 540)

كما ان الافراط في الإنفاق على التسلح يكون دوماً على حساب فرص النمو والتنمية المحلية الأمر الذي يجعل هذه الدول تقع في دائرة التخلف والتبعية، وتكنولوجيا السلاح المستوردة وهي موارد كان بالإمكان توجيهها للنهوض بقطاع التنمية المحلية وتحسين حياة المواطنين. كما ان الإنفاق على التسلح هو مضر بالاقتصاد الوطني وذلك لأنه غير منتج وغير كفؤ ويحصل عادة في ظروف غير تنافسية اقتصادية، بعكس الإنفاق على برامج النمو والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الإنفاق العسكري بشكل كبير على الدين العام، حيث يساهم الاختلال الاقتصادي في التأثير على ميزان المدفوعات، مما يقلل من موارد النقد الأجنبي. إن الارتفاع المستمر في هذا الإنفاق يزيد من نسبه إلى إجمالي الدين الخارجي، ويؤدي في المقابل إلى عجز مستمر في الموازنة العامة. كما أن الأزمات الاقتصادية تدفع الدول إلى تعزيز ميزانياتها العسكرية كجزء من استراتيجياتها لمواجهة التهديدات، مما يرفع من مستويات الدين العام. علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع الإنفاق العسكري إلى تقليص الميزانيات المخصصة لقطاعات حيوية أخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إن هذا التراجع في الاستثمارات في القطاعات الأساسية قد يؤدي إلى ضعف في التنمية الاقتصادية، مما يعزز الدين العام بشكل غير مباشر. (راهي، 2022، 30)

ويمكن توضيح العلاقة بيانياً كما في الشكل رقم (1)



شكل رقم (1) متغيرات الدراسة للأعوام 2004 – 2023

حيث يظهر الإنفاق العسكري بشكل شبه مستقر مما يدل على ان الدولة تحافظ على مستوى شبه ثابت تقريبا من الإنفاق العسكري. اما الدين العام فنلاحظ انه يرتفع تدريجياً من عام 2004 إلى 2019 حيث بلغ ذروته وبدأ بعده بالانخفاض بشكل واضح حتى عام 2023.

اما النمو الاقتصادي بقي مستقراً طول فترة الدراسة مما قد يشير إلى استقرار اقتصادي ضعيف.

المحور الثالث: تحليل أثر العلاقة بين الإنفاق العسكري والدين العام والنمو الاقتصادي

جدول (1) التحليل الوصفي بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	اقل قيمة	اعلى قيمة	الانحراف المعياري	الالتواء	التفطح
الانفاق العسكري	4.79100	1.12000	9.60000	0.40996	0.07004	1.22050
الدين العام	68.38550	19.72000	118.68000	0.44258	-0.05106	1.85663
النمو الاقتصادي	0.34366	0.01000	0.78492	0.15340	0.46638	2.64828

اختبار الفرضيات – تحليل الارتباط

جدول معامل الارتباط بيرسون (2) بين المتغير المستقل الانفاق العسكري والمتغيرات التابعة الدين العام والنمو الاقتصادي

المتغيرات والابعاد	الدين العام	النمو الاقتصادي
الانفاق العسكري	(pearson)	0.6638**
	(Sig)	0.0032
		0.8043

تعكس نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الثلاثة كما في الجدول (2)، الإنفاق العسكري، الدين العام، والنمو الاقتصادي، تفاوتاً في قوة واتجاه العلاقات، مع وجود دلالات إحصائية مهمة تساعد في تفسير طبيعة التفاعل بين هذه المتغيرات.

أولاً، تُظهر النتائج وجود علاقة موجبة متوسطة ومعنوية إحصائياً بين الإنفاق العسكري والدين العام، حيث بلغ معامل الارتباط 0.6638، بقيمة دلالة (Sig. = 0.032) ونشير هذه العلاقة إلى أن زيادة الإنفاق العسكري يقترن عادةً بارتفاع الدين العام، وهو ما قد يُفسَّر بلجوء الحكومات إلى التمويل بالعجز لتغطية النفقات الدفاعية، خاصة في فترات التوتر السياسي أو العسكري.

ثانياً، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة ومعنوية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل الارتباط -0.5951 عند دلالة (Sig. = 0.041) ويُفهم من ذلك أن زيادة الدين العام قد ترتبط بتراجع النمو الاقتصادي، وهي نتيجة تتماشى مع أدبيات الاقتصاد الكلي التي تربط بين ارتفاع مستويات الدين وتباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة عبء الفوائد، أو تزامم الاستثمارات الخاصة نتيجة التوسع في الاقتراض الحكومي.

جدول (3) تأثير الانحدار بين المتغير التابع (الدين العام) والمتغير المستقل (الانفاق العسكري)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	المعامل الثابت β ₀
الانفاق العسكري	0.1641	3.253	0.032	0.2455
	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.305	0.281	8.661	0.000

تشير نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (3)، والذي يبيِّن العلاقة بين المتغير التابع (الدين العام) والمتغير المستقل (الإنفاق العسكري)، إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. حيث بلغ معامل الانحدار (β) = 0.1641، مما يدل على أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الدين العام، وبمقدار 0.1641 وحدة لكل وحدة زيادة في الإنفاق العسكري. وقد تأكدت معنوية هذا التأثير من خلال قيمة T = 3.25 ومستوى دلالة (Sig. = 0.032)، ما يشير إلى أن التأثير الإحصائي للإنفاق العسكري على الدين العام موثوق عند مستوى دلالة 5%. كما بلغت قيمة معامل التحديد R² = 0.305، مما يعني أن

أما العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، فقد كانت ضعيفة جداً وغير معنوية، حيث بلغ معامل الارتباط -0.0592 بقيمة دلالة (Sig. = 0.8043)، مما يدل على أن الإنفاق العسكري لا يُظهر تأثيراً واضحاً أو مباشراً على النمو الاقتصادي ضمن إطار العينة المدروسة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العسكري والدين العام، والعلاقة السلبية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، هما أبرز النتائج التي يمكن الاعتماد عليها. أما العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، فلا تزال غير معنوية، ما قد يتطلب نماذج أكثر تعقيداً لتحليلها بعمق، مثل النماذج السببية أو تحليل السلاسل الزمنية.

اختبار الفرضيات – تحليل الانحدار

1- من أجل اختبار هذه لفرضية تم اعداد معادلة الانحدار الخطي المتعدد لتقدير كل من المتغيرات التابعة المتمثلة (الدين العام والنمو الاقتصادي) والمستقلة (الانفاق العسكري) وكما يلي

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \mu \quad (1)$$

حيث ان

(Y): الدين العام

(X₁): الانفاق العسكري

(β₀): المعامل الثابت

(β₁, β₂): معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

(μ) حد الخطأ الابعاد العشوائية

نموذج الانحدار يفسر نحو 30.5% من التغيرات في الدين العام، وهي نسبة تفسير معتدلة في الدراسات الاقتصادية. وبالمثل، فإن القيمة المعدلة لمعامل التحديد Adjusted R² = 0.281 = تعزز من موثوقية النموذج بعد تعديلها لحجم العينة. كما أظهر اختبار F = 8.661 دلالة معنوية قوية للنموذج ككل عند (Sig. = 0.000)، ما يؤكد أن الإنفاق العسكري يسهم بشكل فعّال في تفسير التغيرات في الدين العام. أما المعامل الثابت (β₀ = 0.2455)، فيعكس القيمة التقديرية للدين العام في حال غياب الإنفاق العسكري، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى قد تؤثر في مستوى الدين العام خارج نطاق هذا النموذج.

2- معادلة انحدار الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي وكما يلي :-

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \mu \quad (2)$$

حيث ان:

(Y2): النمو الاقتصادي

(X1): الانفاق العسكري

(β0): المعامل الثابت

(β1 , βn): معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

(μ) حد الخطأ (الأبعاد العشوائية)

جدول (4) تأثير الانحدار بين المتغير التابع (النمو

الاقتصادي) والمتغير المستقل (الانفاق العسكري)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	المعامل الثابت β0
الانفاق العسكري	-1.977854	-1.07	0.300	0.47528
	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.125	0.074	7.14	0.002

تشير نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (4)، والذي يعرض العلاقة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (الانفاق العسكري)، إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، إلا أنها غير معنوية من الناحية الإحصائية. فقد بلغ معامل الانحدار $\beta_1 = -1.9779$ ، ما يشير إلى أن زيادة الإنفاق العسكري يقترن بانخفاض النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً، وذلك كما يتضح من قيمة $T = -1.07$ ومستوى الدلالة $(Sig. = 0.300)$ ، وهي أعلى من 0.05 ، مما يعني أن التأثير ليس ذا دلالة إحصائية تُعدت بها.

من جهة أخرى، بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.125$ ، أي أن الإنفاق العسكري يفسر فقط 12.5% من التغير في النمو الاقتصادي، وهي نسبة منخفضة تدل على محدودية قدرة النموذج على التفسير. كما بلغت القيمة المعدلة لمعامل التحديد $Adjusted R^2 = 0.074$ ، مما يعزز ضعف القوة التفسيرية للنموذج. ومع ذلك، يُظهر اختبار F للنموذج ككل قيمة 7.14 بمستوى دلالة $(Sig. = 0.002)$ ، مما يشير إلى أن النموذج العام يعتبر معنوياً من الناحية الإحصائية، رغم أن المتغير المستقل الوحيد المدرج فيه لم يحقق دلالة فردية.

وأخيراً، بلغ المعامل الثابت $(\beta_0 = 0.47528)$ ، ما يشير إلى أن هناك مستوى تقديرياً للنمو الاقتصادي حتى في حال غياب الإنفاق العسكري، وهو ما قد يُعزى إلى تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج الحالي. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة توسيع النموذج ليشمل متغيرات إضافية قد تكون أكثر تفسيراً للنمو الاقتصادي

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يلي:-

1- يؤكد البحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري والدين العام، حيث وجدت النتائج أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي عادةً إلى زيادة الدين العام. مما يدل على أن الحكومة قد تعتمد على الاقتراض لتغطية النفقات العسكرية في الوقت الذي تكون فيه الأوضاع الأمنية غير مستقرة.

2- لم يظهر الإنفاق العسكري تأثيراً واضحاً ومباشراً على النمو الاقتصادي، حيث كانت العلاقة بينهما ضعيفة وغير

معنوية. يشير ذلك إلى أن زيادة الإنفاق العسكري لا تُترجم بالضرورة إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

3- أظهرت نماذج الانحدار الخطي أن تغيرات الدين العام يمكن تفسير ما يقارب 30.5% من خلال تغيرات الإنفاق العسكري، بينما لم تكن التغيرات في النمو الاقتصادي مرئية بما يكفي لتأكيد تأثيرات الإنفاق العسكري بشكل موثوق.

المقترحات

يمكن ايجاز مقترحات الدراسة بالنقاط التالية:-

1- ينبغي على الحكومة العراقية إعادة تقييم سياسات الإنفاق العسكري ووضع استراتيجيات لتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات التنموية الحيوية مثل التعليم والصحة، من أجل تحقيق توازن أفضل بين الاحتياجات الأمنية والاحتياجات الاقتصادية.

2- يُنصح بتطوير آليات جديدة لتمويل الإنفاق العسكري تقلل من الاعتماد على الاقتراض، مثل تعزيز الشراكات الدولية أو فتح مجالات جديدة للاستثمار في القطاعات المدنية.

3- يجب تعزيز الشفافية والرقابة في الإنفاق العسكري، لضمان توجيه الموارد بشكل صحيح، واستخدامها في المجالات التي تساهم في تعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية.

4- يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية تهدف إلى تحليل تأثيرات أعمق للإنفاق العسكري على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستخدام نماذج تحليلية متقدمة تأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى قد تؤثر في النمو الاقتصادي.

5- ينبغي توجيه جزء من النفقات العسكرية نحو البحث والتطوير، لتعزيز الابتكار التكنولوجي الذي يمكن أن يُستخدم في كلا المجالين العسكري والمدني، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

المصادر

- محمد، 2023، معتز ادم عبد الرحيم، تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية للفترة (2000-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 19، العدد 32.
- محمد، جودة، علي حسين، نضال شاعر، 2020، اثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة (1990-2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 13، العدد 65.

3. داود، رسن، إيهاب علي، عباس فاضل، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 17، العدد 2.
4. صافية، شافعي، 2019، الانفاق العسكري بين متطلبات الامن ورهانات التنمية، رسالة ماجستير منشورة.
5. سالمه، مخلوفي، 2023، دراسة اثر الانفاق العسكري على مستوى الرفاهية في الدول العربية خلال الفترة (1990-2021)، رسالة ماجستير منشورة.
6. عبد الغني واخرون، احمد أبو غنيمه، سالي فريد، ندى ناجي، 2025، قياس اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في اثيوبيا منذ 1990 مجلة الدراسات الافريقية مجلد 47، عدد 2.
7. عبد، بلاطش، نوال، حسبيبة، اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في دول البريكس: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1993-2021)، مجلة معهد العلوم المجلد 25، العدد الثاني.
8. راهي، وضاح رحيم، 2022، اثر الانفاق العسكري على الأداء المالي في العراق (2020-2023)، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 12، العدد 1.
9. نجم واخرون، رفاه عدنان، فاطمة إبراهيم، انوار سعيد، Journal of Economics and Administrative Sciences Vol.27 (NO. 126) 2021
10. البنك الدولي.
11. -صندوق النقد الدولي، إحصاءات الدين الخارجي لسنوات متفرقة.